

تقديم

بقلم

أحمد محمد حسين هيكل

المحامى

أرأى وأنا أحاول تقديم هذا الجزء الثالث من مذكرات الدكتور هيكل فى السيامة المصرية أتصدى لمهمة شاقة . ولا ترجع هذه المشقة فحسب إلى أن من العسير أن يقدم أحد للدكتور هيكل ، أو أن يقدم ابن لأبيه ، بل لأن الطابع الشخصى الذى تتميز به هذه المذكرات السياسية يغنى عن كل تقديم .

ومما يزيد من هذه المشقة أن حياة الدكتور هيكل السياسية قد سارت جنباً إلى جنب مع تطور حياة مصر السياسية طوال النصف الأول من هذا القرن . فإذا جاز لنا أن نقسم كلا من هاتين الحياتين إلى مراحل لوجدنا أن المرحلة الأولى من حياة الدكتور هيكل العملية قد اقترنت بمرحلة بدأ الكفاح المصرى فيها ضد الطغيان السياسى وضد الاحتلال العسكرى يتبلور ويتحول إلى مفهومه الحديث الذى كان مقدمة لثورة ١٩١٩ وما تبعها من تطورات . فلما دخلت مصر مرحلة جديدة فى سنة ١٩٢٢ ، على أثر إعلان ٢٨ فبراير ، دخل الدكتور هيكل كذلك مرحلة جديدة هى مرحلة التفرغ للصحافة السياسية فترك المحاماة وتولى تحرير جريدة « السيامة » لبناى حال حزب الأحرار الدستوريين . واستمر الأمر على هذا النحو قرابة خمسة عشر عاماً ، وعندما دخلت مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بإلغاء الامتيازات الأجنبية وبداية عهد فاروق ، مرحلة جديدة ، دخل الدكتور هيكل مرحلة جديدة كذلك ، إذ انتقل فى هذا العام من الاشتغال بالصحافة إلى الوزارة ثم إلى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ورئاسة مجلس الشيوخ . وهى نقلة خطيرة « لأن بين نظرة الصحفي وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً » . امتدت هذه الفترة قرابة خمسة عشر عاماً أيضاً وانتهت بقيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ وباعتزال الدكتور هيكل للعمل السياسى نتيجة لها .

هذا التوافق الزمني الذي سبقته مقدمات كثيرة ونتجت عنه تحولات فكرية هامة عند الدكتور هيكل يقتضي في الحقيقة ممن يتعرض للكتابة عن حياته السياسية أن يتناول حياة مصر كلها في انتقالها من مرحلة إلى أخرى . وتلك لعمري مهمة شاقة تحتاج إلى الانقطاع لها والتخصص فيها .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته في السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ - ١٩٥٢) شارك في معظمها في صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها . فانطلاقاً من نشأته المصرية الخالصة انضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفي السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتلمذ على يديه في « الجريدة » مع أولئك الذين استوت على أيديهم من بعد معالم الشخصية المصرية الحديثة . ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب في « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » . وجعل من هاتين الأخيرتين مدرسة للسياسة والأدب ضمت أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم في مصر وفي العالم العربي كله .

ويصف الدكتور هيكل نهاية هذه المرحلة الصحفية من حياته فيقول : « وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ولم يبق لي بإدارة سياستها ولا برئاسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ، إذ نشرت كتابي « حياة محمد » وأعددت العدة لأنشر « في منزل الوحي » . وقد سرت في حياتي البرلمانية سيرة رضىتها . وقد آن لي أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة » .

وصاحب هذا العهد الجديد انتقاله إلى المناصب الوزارية ، ثم رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ، ثم رئاسة مجلس الشيوخ حيث تبدأ مرحلة جديدة تتصل بما سبقها من مراحل بأنه كان فيها صاحب رسالة قبل أن يكون صاحب منصب . وكان أثره في تنظيم وزارة المعارف من أبرز إنجازاته في هذه المرحلة . كذلك كان شأنه في رئاسة مجلس الشيوخ . مما بهذه الرئاسة فوق الاعتبارات الحزبية إيماناً منه بأن هذا المجلس ملك للأمة كلها وأنه يجب لذلك أن يكون في خدمة الأمة كلها . وقد جلب عليه ذلك من المتاعب ما بلغ ذروته في الأزمة البرلمانية الكبرى التي تناولها في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

أما انتماءه الحزبي فقد بقي طوال حياته السياسية متفقاً مع طبيعته ، ومع ما كان يؤمن بأنه الأسلوب الصحيح للتغيير . وكان في رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين مثالا حيا

للديموقراطية داخل الحزب نفسه ، وكثيراً ما أثار عليه ذلك سخط غيره ممن يفهمون الحزبية بمعناها الضيق .

أضف إلى ذلك كله صعوبة أكبر شأناً تقف في طريق من يقدم للدكتور هيكل . ذلك أن أثره في الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه لمناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة .

فهو قبل كل شيء مفكر ليبرالى يصدر في سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ويحاول أن يرسخ هذه القيم في المجالات المختلفة التى شارك فيها - وهى عديدة - وأن يجعل منها العصب الذى يث الحياة إلى كيان البلاد كله . وهو فضلاً عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده والترم بها فيما خاض من معارك وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثال السياسى التزيه فى الداخل والخارج .

وكانت بعض هذه المعارك والصراعات ضارية حقاً لأنها كانت تدور حول قضايا مصرية مثل قضيتى الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما ، ولأن أطرافها الحقيقين كانت هى القوى المتصارعة التى تتحكم فى مصير مصر .

وتجلبو هذه المذكرات دور الدكتور هيكل فى هذه الصراعات الكبرى والأسلوب الذى خاضها به . وهذا الجزء الثالث لا يختلف عن الجزأين اللذين سبقاه من هذه الناحية ، بل هو مكمل لهما وإن اختلف بناؤه عن بنائهما . فالجزأين الأولين قد وضعاً وفقاً لترتيب الأحداث ترتيباً زمنياً ، فى حين يتناول هذا الجزء الثالث موضوعات يعيها بصرف النظر عن ترتيبها الزمنى . وقد أثر الدكتور هيكل أن يتبع هذا الأسلوب فى كتابة الجزء الثالث لأن القضايا التى يتناولها كان لها فى حياة مصر السياسية من الأثر ما يتجاوز بكثير العهد الذى وقعت فيه . ففضية فلسطين ، والنزاع المصرى الإنجليزى ، ومشكلة السودان ، وقيام الجامعة العربية ، كان لها جميعاً من الأثر على وضع مصر دولياً وداخلياً ما أثبتته الأيام من بعد ، وما لا تزال تثبت الأحداث كل يوم . وتطور الحياة النيابية ، والأزمات البرلمانية الكبرى والحياة الحزبية ، قد طبعت تاريخنا الحديث وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من تجربتنا السياسية الداخلية إلى الحد الذى يجعلنا اليوم ، بعد انقضاء ربع قرن على توقف هذه التجربة الحزبية ، نعمل على الأخذ بالنظام الحزبى من جديد . وكان الدكتور هيكل - رحمه الله - ينوى أن يفرد لكل من هذه الموضوعات فصلاً خاصاً فى هذا الجزء الثالث . ولكن الأجل لم يمهل

فلم يكتب منها إلا الفصل الخاص بفلسطين ، والتراع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن ،
 وأزمة مجلس الشيوخ فى يونيو سنة ١٩٥٠ . والوثائق السياسية المزورة
 وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول للنشر إتماماً للفائدة من هذه المذكرات ، ولا كان
 لهذه القضايا الكبرى من تأثير حيوى على تاريخ مصر السياسى . وليس كالنشر من وسيلة
 للمحافظة على هذا التراث وتعميم الفائدة منه ، فهو مادة لا غنى للمؤرخ أو الباحث عن
 الرجوع إليها لرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن ؛ كما أنها بالنسبة
 لنا اليوم تشكل دروساً سياسية ذات قيمة كبرى لمن أحسن الاستفادة منها فى العمل من
 أجل غد سياسى أفضل .
 وفقنا الله إلى ما فيه الخير ، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٧٧

أحمد محمد حسين هيكى
 المحامى